

نحو حل مشاكل جباية التجارة الإلكترونية في إطار الجهود الدولية

د. بوعزة عبد القادر¹

أ. حميمش نرجس²

Résumé:

Le but de cet article est d'étudier la problématique de la taxation des transactions électroniques et les moyens de réduire de ce problème, dans le cadre des efforts internationaux de certains organismes internationaux; tels que l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE). A partir de la définition de la fiscalité du commerce électronique, Problèmes du taxation du commerce électronique. D'un autre côté, le cadre général des taxes sur le commerce électronique est soumis à des aspects législatifs, exécutifs et procéduraux dans ce contexte, divers efforts internationaux sont reconnus dans le domaine de la fiscalité du commerce électronique.

L'étude a constaté que le sujet de taxation des transactions électroniques est plus approprié pour appliquer les principes de recouvrement, notamment le principe de justice, mais en doit tenir compte les caractéristiques du commerce électronique en imposant pour ne pas limiter l'impôt du développement de cette activité économique.

Mots Clés: Fiscalité, taxes, commerce électronique, Fiscalité du commerce électronique.

الملخص:

يهدف المقال إلى البحث في إشكالية فرض الضريبة على المعاملات الإلكترونية وسبل الحد من مشاكلها في ضوء الجهود الدولية المبذولة من قبل بعض الهيئات الدولية مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا من خلال التعرف إلى مفهوم جباية التجارة الإلكترونية؛ وتفصيل مختلف المشاكل التي تعترض مسألة سن جباية التجارة الإلكترونية. ومن جهة أخرى، يتم التعرض إلى الإطار العام للضرائب على التجارة الإلكترونية من النواحي التشريعية، التنفيذية والإجرائية، وفي هذا الإطار يتم التعرف إلى مختلف الجهود الدولية في مجال فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية. وقد توصلت الدراسة إلى إن إخضاع المعاملات الإلكترونية للضريبة يعد أكثر ملائمة لتطبيق مبادئ الجباية لاسيما مبدأ العدالة، ولكن يجب مراعاة خصائص التجارة الإلكترونية في فرضها حتى لا تحد الضريبة من تطور هذا النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتوحة: الجباية، الضرائب، التجارة الإلكترونية، جباية التجارة الإلكترونية.

1 جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر Email: abdelkaderbou@yahoo.fr

2 جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر Email: hamimeche_nardjes@hotmail.com

مقدمة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة كبيرة في مجال المعلومات والاتصالات، وقد ألقت هذه الثورة بظلالها على عالم الاقتصاد بمختلف قطاعاته باعتبار تكنولوجيا المعلومة والاتصال مورداً من موارد المؤسسة من جهة ومصدراً من مصادر الثروة من جهة أخرى.

وفي المجال التجاري أصبح مصطلح التجارة الإلكترونية شائعاً جداً ومتداولاً، حيث صار المتعاملون الاقتصاديون يفضلون المعاملات الإلكترونية كونها أسهل وأسرع وأقل تكلفة حتى بلغ حجم المعاملات الإلكترونية سنة 2004 نسبة 15% من اقتصاد الدول المتقدمة، وهي نسبة معتبرة تفتح شهية الحكومات لاستغلالها في زيادة حصيلتها الضريبية أو على الأقل عدم خسارة مواردها الجبائية، مواجهة في سبيل ذلك جملة من التحديات الناتجة عن طبيعة هذه المعاملات.

وفي هذا الإطار يمكن صياغة إشكالية الورقة البحثية من خلال السؤال الآتي:

فيما تتجلى أهم التحديات التي تواجه جباية التجارة الإلكترونية وما هي سبل الحد من أثرها؟

وقد تم تجزئة هذا السؤال الرئيس إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الجباية الإلكترونية؟
 - هل الحل الأمثل يتمثل في إعفاء أم إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة؟
 - فيم تتمثل المشاكل التي تعترض جباية التجارة الإلكترونية؟
 - فيم تتجسد مساعي الحد من مشاكل جباية التجارة الإلكترونية؟
- ولمعالجة الإشكالية المطروحة للورقة البحثية سيتم التعرض بالتحليل لفحوى النقاط الآتية:
- أولاً: مفهوم جباية التجارة الإلكترونية؛
- ثانياً: المشاكل التي تعترض الجباية على التجارة الإلكترونية؛
- ثالثاً: الإطار العام للضرائب على التجارة الإلكترونية.
- رابعاً: الجهود الدولية في مجال الجباية على التجارة الإلكترونية

أولاً: الإطار المفاهيمي لجباية التجارة الإلكترونية

سيتم تناول في هذا الجانب مختلف المفاهيم الأساسية التي قدمت لجباية الإلكترونية وللتجارة الإلكترونية وبيان مسألة إخضاعها للضريبة و/ أو إعفاء منها.

1/ مفهوم جباية التجارة الإلكترونية:

من أجل تعريف جباية التجارة الإلكترونية يبدو من الضروري ضبط مفهوم كل من التجارة الإلكترونية من جهة والجباية من جهة أخرى، وهذا على النحو الآتي:

1/1 تعريف التجارة الإلكترونية

تعرف بأنها المعاملات التجارية التي تتم باستخدام الإنترنت أو شبكات أخرى، ومثال ذلك التبادل الإلكتروني للبيانات والذي ينشأ عنه تغيير ملكية المنتج أو الخدمة المطلوبة، حيث يتم طلب المنتج أو الخدمة عن طريق الإنترنت بينما يمكن للدفع والتسليم أن يتما بالطرق التقليدية. ولا يدخل ضمن التجارة الإلكترونية الطلبات التي تتم من خلال الهاتف، الفاكس والبريد الإلكتروني نظراً لأنها لا تشمل مبادلة تجارية كاملة، كما لا تدخل ضمن هذه التجارة المعاملات المصرفية والمالية¹.

2/1 تعريف الجباية الإلكترونية

بشكل عام يقصد بالجباية كل القوانين والقواعد المتعلقة بتحديد وتحصيل الضرائب². كما تعرف على أنها نظام من المساهمات الإلزامية المفروضة من قبل الدولة، وتأتي معظمها في شكل ضرائب تفرض على الأشخاص وعلى المؤسسات والممتلكات³. كما يعرف قاموس "LAROUSSE" الجباية كنظام لتحصيل الضرائب وهي مجموعة القوانين التي ينص عليها والوسائل التي تصل إليها. أما القانون العمومي فيعرفها بأنها: " تتكون من مجموعة من القواعد القانونية وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في تمويل الدولة. ومن جهة أخرى عرفت الجباية باعتبارها مشتق اقتصادي هام يعكس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي لتطوير المجتمع، لكونها أداة مالية وتدخلية لها أثارها المتعددة على المستوى الكلي أو الجزئي⁴. وبناءً على ما سبق، فإن الجباية تعتبر بمثابة مجموعة من القواعد القانونية والإدارية التي تنظم مختلف الضرائب والرسوم، التي تجبى لصالح الدولة والجماعات المحلية. وتعد بمثابة الوسيلة الضرورية لتحقيق للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

¹ Institut national de la statistique et des études économique(INSEE), commerce électronique, [online], disponible sur: <http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/commerce-electronique.htm>, (14/02/2015).

² CNRTL, fiscalité, [online], disponible sur : <http://www.cnrtl.fr/definition/fiscalit%C3%A9>, (14/02/2015).

³ - خلاصي رضا، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 242.

⁴ - خلاصي رضا، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

وعليه، يمكن استخلاص تعريف جباية التجارة الإلكترونية، باعتبارها جملة القوانين والقواعد المتعلقة بتحديد وتحصيل الضرائب على المعاملات التجارية التي تتم عن طريق الإنترنت.

2/ جباية التجارة الإلكترونية بين الإخضاع والإعفاء

إن للجباية على التجارة الإلكترونية، ونظراً لتزايد حجم هذه الأخيرة أهمية كبيرة في زيادة الحصيلة الضريبية للدول، حيث يرى الكاتب Adriel Bettelheim بأن إعفاء التجارة الإلكترونية يؤدي لخسارة خزينة الدولة للملايير؛ حيث أن المستهلك سيجازف بتحويل جل عملياته الشرائية للفضاء الإلكتروني¹ ليتجنب الضرائب على الاستهلاك، وفي هذا المجال هناك ثلاثة توجهات أساسية:²

☒ **التوجه الأمريكي الألماني:** يشير لأن الضريبة على التجارة الإلكترونية يجب أن تخضع لمبادئ سهلة الإعلان وصعبة التطبيق هي: الحياد، البساطة والملاءمة؛

☒ **التوجه الثاني:** يرى ضرورة إستحداث ضرائب جديدة مثل bit tax، الضرائب على الاستهلاك...

☒ **الاتجاه الثالث:** هو وسيط بين الاتجاهين السابقين فهو يرى احترام التقنيات التقليدية مع الأخذ بالاعتبار خصائص التجارة الإلكترونية.

وبشكل عام فإن النقاش يدور أساساً حول إخضاع أو إعفاء التجارة الإلكترونية من الضريبة على النحو الآتي:³

1/2/ الذين يرون بالإعفاء

يستندون إلى أن الإعفاء من شأنه تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات على الاستثمار في هذا المجال مما يؤدي لتطوير البنية التحتية للشبكة ونموها، إضافة لأنه يؤدي لتجنب الأزواج الضريبي.

3- طواهر محمد التهامي وآخرون، تحديات التجارة الإلكترونية للنظم الحديثة، [على الخط]، متاح على: <http://manifest.univ-ouargla.dz/...%20de%20Gestion%20et>، (2015/02/15)، ص 15، ص ص: 04-05.

4- دادن عبد الوهاب، الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية النقاشات والمشاكل والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، العدد 3، ص ص: 156-159.

3- كعاسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، معوقات الجباية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الإلكترونية، [على الخط]، متاح على: <http://manifest.univ-ouargla.dz/...%20de%20Gestion%20et>، (2015/02/14)، ص 09، ص ص: 06-07.

إضافة لذلك، وبما أن التجارة الإلكترونية هي ممارسة تجارية حديثة، يرى البعض إعفاءها من الضرائب لمدة 3 إلى 5 سنوات مما يؤدي لعدم الحد من انتشارها من جهة وإتاحة الوقت لفهم محيطها واستقراره مما يؤدي لسن قوانين ملائمة في هذا المجال لاحقاً؛¹

2/2/ الذين يرون بالإخضاع

يستندون إلى أن عدم فرض الضريبة على المعاملات التجارية الإلكترونية وفرضها على المعاملات التقليدية هو إخلال بمبدأ العدالة في الجباية من جهة، كما أنه يكلف الدولة حصيلة ضريبية كبيرة هي في حاجة لها؛

3/2/ الفريق الثالث

يرى هؤلاء التفريق بين المعاملات التجارية الإلكترونية، فالمعاملات التي يتم الاتفاق فيها إلكترونياً والتسليم بشكل تقليدي تخضع للضريبة، بينما تعفى العمليات التي تتم بأكملها إلكترونياً (مثل شراء وبيع الكتب الإلكترونية والألعاب) من الضريبة بسبب صعوبة حصر هذه العمليات.

ثانياً: المشاكل التي تعترض الجباية على التجارة الإلكترونية

سيتم التعرض أولاً لخصائص المعاملات التجارية الإلكترونية ثم توضح مختلف المشاكل التي تعيق تطبيق الجباية على التجارة الإلكترونية.

1/ خصائص المعاملات التجارية الإلكترونية:

تتميز المعاملات التجارية الإلكترونية عن غيرها من المعاملات التقليدية بخصائص أهمها²:

☒ **اختفاء الوثائق الورقية:** حيث أن الرسائل الإلكترونية هي الأثر الوحيد في مثل هذه التعاملات مما يسبب إشكالية إثبات المعاملة قانونياً.

☒ **التوسع عبر العالم:** فالمؤسسات التي تعتمد على التجارة الإلكترونية مهما كان حجمها تستفيد من التوسع

الجغرافي لمعاملاتها عبر العالم، وهو ما يوقعها أمام تعارض مصالحها ومصالح حكومات الدول؛

☒ **الانفصال المكاني:** حيث تتيح شبكة الإنترنت للمؤسسات إدارة تعاملاتها من أي موقع جغرافي، ويمكن

لمقر المؤسسة أن يكون في أي مكان دون أن يؤثر على أداء المؤسسة، وتعتمد المؤسسات في هذا السياق

على عدة مقرات في عدة دول لتسهيل الاتصال بالعملاء؛

محمد التهامي طواهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 1.05

² رأفت رضوان وآخرون، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، [على الخط]، متاح على: www.arab-api.org/images/publication/pdfs/144/144_j2-2.pdf، (2015/02/10)، ص: 104، ص ص: 03-04.

❖ **عدم إمكانية تحديد الهوية:** حيث لا يملك الطرفان المتعاملان كل المعلومات الأساسية عن بعضهما، وهو ما يقيد استكمال البائع للملفات الضريبية المطلوبة منه قانوناً، كما أنه قد يستخدم هذا كحجة للتهرب من الضريبة؛

❖ **المنتجات الرقمية:** حيث تتيح شبكة الإنترنت تبادل منتجات رقمية (غير منظورة) كالبرمجيات، الملفات الموسيقية وغيرها، ويجدر الإشارة لأنه هذه المنتجات تشكل تحدياً نظراً لعدم وجود آليات متفق عليها لإخضاعها للضريبة؛

❖ **سرعة تغير القواعد الحاكمة:** فلا بد من صياغة إطار تشريعي يتسم بالمرونة ليواكب التغيرات الناتجة عن التقدم التكنولوجي.

2/ المشاكل التي تعترض تطبيق الجباية على التجارة الإلكترونية:

تواجه جباية التجارة الإلكترونية تحديات على المستوى النظري تتمثل في غياب المفاهيم والمبادئ المتعلقة بالتجارة الإلكترونية من جهة، وعلى المستوى التطبيقي تتمثل في إسقاط القوانين الجبائية على هذه التجارة،¹ وتتمثل هذه التحديات في ما يأتي ذكره:²

- **مشكلة الحصر الضريبي:** تظهر هذه المشكلة نظراً لأن جزءاً من التجارة الإلكترونية غير منظور، إضافة لأن هذه التجارة تأخذ عدة مستويات (بين الدول، المؤسسات، مؤسسة و شخص طبيعي...) وأشكال (تجارة منتجات، خدمات..)؛
- **سيادة الدولة:** يفترض أن تخضع المشاريع المتواجدة في دولة ما لضرائب تسنها هذه الدولة تبعاً لسيادتها، وهو أمر يمكن للمؤسسات تفاديته من خلال اللجوء للمعاملات الإلكترونية؛
- **العدالة الضريبية:** تطرح هذه المشكلة ما بين المعاملات التجارية التقليدية ونظيرتها الإلكترونية؛
- **صعوبة إثبات التعاملات والعقود:** تشير الاتفاقيات ومختلف القوانين الوطنية إلى ضرورة أن تكون المعاملات كتابية وكذلك الأمر بالنسبة لتقديم المعلومات، ولكن ومع عدم وجود تحديد دقيق في هذا الجانب فإن هذا يؤثر سلباً على التعاملات التجارية الإلكترونية؛
- **مشكلة الازدواج الضريبي:** من أجل حل هذا المشكل تنتهج بعض الدول فكرة المقر الدائم، حيث تفرض الدولة التي يقع فيها المقر الضريبة، ولكن الاعتماد على شبكة الإنترنت يمكن من إجراء التعاملات دون وجود مقر ملموس وهو ما يطرح إشكالات حول من لديه الحق في فرض الضريبة،

¹ - محمد تهايمي طواهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

² - سهاد كشكول عبد، أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب، [على الخط]، متاح على: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63876> ، ص: 19 ، ص ص: 09-10.

حيث أن المشكل الأساسي هو الاختيار ما بين عالمية الإيراد وإقليمية الضريبة؛¹

ثالثاً: الإطار العام للضرائب على المعاملات الإلكترونية

نظراً لاختلاف الضرائب ووجهات النظر، ولأجل القضاء على مشكلة الازدواج الضريبي، لا بد من وضع إطار عام موحد للضرائب على التجارة الإلكترونية، وذلك على مستوى الإطار المفاهيمي، الإطار الإجرائي، الإطار التشريعي والإطار التنفيذي كما يلي:²

1/ الإطار المفاهيمي

في هذا المجال لا بد من تحديد بعض المفاهيم في مجال التجارة الإلكترونية، فمفهوم الإقليمية لا بد من أن يمتد ليشمل مقار المعلومات على الإنترنت وليس فقط التواجد المادي، ومفهوم العدالة الضريبية يجب أن يتسع عالمياً بصورة تضمن تقليل حركة الأفراد والمؤسسات من جانب وتقليل الفوارق بين أسعار السلع الناتجة عن اختلاف مراكز التسليم، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أشكال السلع؛

2/ الإطار التشريعي

إن المشكلة الأساسية في هذا الجانب هي قضية إقرار الوثائق والعقود الإلكترونية، وفي هذا الإطار فإن إقرار التوقيعات الإلكترونية خاصة وأن هذه الأخيرة تعد أقل عرضة للتزوير يحتاج لآليات تشريعية تقرها، كما أن التشريع يجب أن يتناول التعاقدات الإلكترونية باعتبارها أداة إثبات وتأمين الموارد التكنولوجية كحماية كلمة السر وقواعد البيانات؛

3/ الإطار التنفيذي

إن الانتقال للمعاملات الإلكترونية يوجب على محققي الضرائب التحقق الإلكتروني من العقود، من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية بين الشركة تحت الفحص الضريبي والشركات التي تعاملت معها بيعاً وشراءً، وما يجعل التحقق الضريبي فعالاً هو أن كلا المتعاملين يملك رسالة تثبت المعاملة، وبينما يسعى أحدهما لتسجيل المعاملة بقيمة أكبر من القيمة الفعلية يسعى الطرف الثاني لتسجيلها بقيمة أقل، مما يشكل نظاماً رقابياً متكاملًا يمكن المحقق من التأكد من المعلومة من الطرف الآخر؛

4/ الإطار الإجرائي

في إطار التجارة التقليدية كان يوكل تحصيل بعض الضرائب لقطاعات أخرى، ومثال ذلك توكيل إدارة الجمارك لتحصيل رسوم الاستيراد والتصدير، أما في إطار التجارة الإلكترونية فنكون أمام حلين إما أن تعفى هذه العمليات أو أن تفرض عند المراجعة السنوية للحسابات لصالح إدارة الجمارك.

¹ محمد تهايمي طواهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

² رأفت رضوان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 17-21.

رابعاً: الجهود الدولية في مجال الجباية على التجارة الإلكترونية

لقد تطرقت المنظمات الدولية لموضوع التجارة الإلكترونية، ومن ذلك لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري UNCITRAL التي تسعى لوضع إطار قانوني من أجل تقنين هذا الجانب والقضاء على المشاكل سابقة الذكر، وعقب إصدارها للقانون النموذجي الأول سنة 1996 بادرت دول سنغافورة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية... وغيرها لإصدار قوانين وطنية للمعاملات الإلكترونية، أما منظمة التجارة العالمية O.M.C فقد أجرت دراسة عرفت فيها التجارة الإلكترونية وحددت بعض الممارسات لمواءمتها مع النظام القائم دون التطرق لتنظيمها بشكل مستقل.¹ أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد تطرقت لموضوع التجارة الإلكترونية تعريفاً وتحديداً منذ تقريرها الصادر سنة 1998، وقد حددت مبادئ فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية في الحياد، الكفاءة، اليقين، الفعالية، البساطة، الإنصاف والمرونة، كما حددت شروط متعلقة بدفع الضريبة والإدارة الضريبية... وفي سنة 2001 أصدرت المنظمة تقريراً عن مدى تقدمها وأوردت فيه توصيات حول تحديد مكان دفع ضريبة الاستهلاك وتخفيض أعباء تحصيلها، تحديد في مجال الضرائب الدولية المباشرة وتوضيح مفاهيم حول الدخل والمنشأة الدائمة، وإبراز في مجال الإدارة الضريبية - ضرورة تحسين الإدارات لتفعيل التنسيق الدولي.² من جهتها، سعت الدول الأوروبية لتوحيد ممارساتها في مجال التجارة الإلكترونية منذ 1994 لاسيما في مجال التوقيعات الإلكترونية وتنظيم المعاملات الإلكترونية وحماية المتعاملين والمستهلكين، كما تطرقت غرفة التجارة الدولية ICC لموضوع التجارة الإلكترونية منذ 1990.

وقد تمخضت هذه الجهود عن استحداث ضريبتين أساسيتين على التجارة الإلكترونية:³

1/ الضريبة على الاستهلاك

بمعنى أن يتم التحول من الضريبة على الدخل إلى الضريبة على الاستهلاك وهو يوافق توجه OECD، حيث أن المكلفين لا يصبح بإمكانهم التهرب من دفع الضريبة فهم يدفعونها من خلال إنفاقهم على مشترياتهم، ويمكن أن تجمع هذه الضريبة بوساطة المؤسسات التي تقدم خدمة ISP - المؤسسات التي تقدم خدمة الإنترنت- التي تأخذ ضرائب من زبائنهم عن عملياتهم التي يقومون بها عن طريق الإنترنت لتسلمها فيما بعد للدولة. ويؤخذ على هذه الضريبة أنها تخل بمبدأ سرية التعاملات كما تؤدي لزيادة الأعباء؛

2/ فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية

هذه الفكرة مبنية على فرض ضريبة على التجهيزات المادية المهيأة للدخول في شبكة الإنترنت.

¹ مخلوفي عبد الوهاب، التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012، ص: 19-23.

² OECD, Electronic commerce, (July 2011), [online], available at: <http://www.oecd.org/development/electroniccommerce.htm>, (16/02/2015).

³ قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009، ص: 111-113.

3/ فرض رسم على البريد الإلكتروني

ولتجسيد هذا الرسم صدر تقرير للأمم المتحدة فكرته هي فرض رسم على الرسائل الإلكترونية المرسلة وهدفه اجتماعي بحت، حيث يهدف لتخفيض الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة وتمويل ربط الدول بشبكة الإنترنت.

4/ فرض ضريبة البيت

يوافق هذا التوجه نظرة الدول الأوروبية، وحسب هذا التوجه يتم فرض الضرائب على أساس كمية البيت الرقمية التي يتم استخدامها أو نقلها، ويتطلب الأمر وجود معدات لقياس البيت في أجهزة الاتصال المختلفة، ويؤخذ على هذه الضريبة أن تحصيلها مكلف، يؤدي للازدواج الضريبي، كما أن تتبع استهلاك الأشخاص للبيت يعد انتهاكا لحريتهم.

خاتمة البحث

في الأخير يمكن القول أن إثباتات التعاملات وتنسيق الجهود فيما يخص توحيد أسس فرض الضريبة وتحديد المكلف بالدفع يؤدي بالتأكيد إلى خفض الآثار السلبية لمشاكل الجباية على التجارة الإلكترونية.

وعليه، يمكن استخلاص جملة النتائج الآتية:

☒ إن إخضاع المعاملات الإلكترونية للضريبة يعد أكثر ملاءمة لتطبيق مبادئ الجباية لاسيما مبدأ العدالة، ولكن يجب مراعاة خصائص التجارة الإلكترونية في فرضها حتى لا تحد الضريبة من تطور هذا النشاط الاقتصادي؛

☒ تطرح مسألة جباية التجارة الإلكترونية مشكلا فعليا لاسيما فيما يتعلق في إشكالية الوقوع في الازدواج الضريبي، حصر المعاملات وإثباتها نظرا لتعارض هذا الإثبات مع حرية المستخدم وخصوصيته؛

☒ إن تعدد الحلول لمشاكل الجباية الإلكترونية أساسه تباين خلفيات وتوجهات المنظمات المصدرة لهذه الحلول، وبالتالي فإن تنسيق الجهود بين هذه المنظمات لوضع إطار عمل موحد يهدف أساسا للحد من الازدواج الضريبي وتجسيد العدالة الضريبية يعد الحل الأمثل في نظرنا لهذه المشاكل.

المراجع:

1. دادن عبد الوهاب، الجباية الافتراضية والتجارة الإلكترونية النقاشات والمشاكل والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، العدد3.

2. طواهر محمد التهامي وآخرون، تحديات التجارة الإلكترونية للنظم الحديثة، [على الخط]، متاح على: <http://manifest.univ-ouargla.dz/...%20de%20Gestion%20et> ، (2015/02/15).
3. كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغني، معوقات الجباية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الإلكترونية، [على الخط]، متاح على: <http://manifest.univ-ouargla.dz/...%20de%20Gestion%20et>.
4. مخلوفي عبد الوهاب، التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، رسالة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012.
5. سهاد كشكول عبد، أثر التجارة الإلكترونية في فرض الضرائب، [على الخط]، متاح على: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=63876>، (2015/02/10).
6. قاشي يوسف، فعالية النظام الضريبي في ظل إفرزات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2009.
7. خلاصي رضا، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
8. رأفت رضوان وآخرون، الضرائب في عالم الأعمال الإلكترونية، [على الخط]، متاح على: www.arab-api.org/images/publication/pdfs/144/144_j2-2.pdf، (2015/02/10).
9. Institut national de la statistique et des études économique (INSEE), **commerce électronique**, [online], disponible sur: <http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/commerce-electronique.htm>
10. CNRTL, fiscalité, [online], disponible sur : <http://www.cnrtl.fr/definition/fiscalit%C3%A9>, (14/02/2015)
11. OECD, Electronic commerce, (July 2011), [online], available at : <http://www.oecd.org/development/electroniccommerce.htm> , (16/02/2015).